

أكدت وجود 48 جمعية خيرية و86 مبرة بالكويت.. والموافقة على أى مشروع تتم «أولاً» بعد تقديم جميع المستندات أولاً

الراشد لـ «الأنباء»: ضوابط جديدة لجمع التبرعات عبر أجهزة «آي نت»

بشری شعبان

أكدت مديرة إدارة الجمعيات الخيرية والعمرات في وزارة الشؤون هدى الراشد. أن الإدارة عملت بكامل طاقتها منذ بداية أزمة «كورونا» ولم تتوقف نهائياً عن العطاء. كاشفة عن إنشاء أكثر من لجنة للتنسيق طوال الفترة الماضية. وسد أي عجز في أعداد الموظفين. مشيرة إلى بدء العمل بالنظام الآلي بين «الشؤون» والجمعيات الخيرية وعمل أرشيف إلكتروني وقاعدة بيانات متكاملة وإطلاق أكثر من منصة لتنسيق الجهود خلال الأزمة. وأعلنت الراشد. في لقاء خاص مع «الأنباء». عن ضوابط جديدة للعمل الخيري عبر أجهزة «آي نت» الموجودة في الجمعيات. وإقرار هوية المتبرع. مبينة أن الموافقة على أي مشروع عمرى يتم عبر «الآي نت» بإدخال جميع المستندات آلياً. لافتة إلى أن العمل يجري على قدم وساق بشأن التقييم الدوري للمكوث في مجموعة العمل المالي. وإلى التنسيق مع وزارة الخارجية بشأن إطلاق حملة خاصة بغلق الأسماء في السودان. وفتحت إلى أهمية الدور الذي لعبته الجمعيات الخيرية طوال فترة جائحة كورونا في إنشاء ونهوض المنشآت المدمية والمهاجر ومراكز الإيواء. وإطلاق حملة مساعدات مالية وإنشائية لصالح لبنان. وبمقابلها. التنازل:

في البداية، حدثنا عن دور الإدارة الجمعيات الخيرية والبرلمان خلال جائحة كورونا؟

قامت الإدارة وامتازت بالتبنيح العلم عمل الجمعيات الخيرية في التصدي للفيروس عبر تجهيز المحاجر وتوفير العمل الخيرية والساهمة في

الفترة الماضية، حيث قلة في اعداد الموظفين والتي تم تداركها عبر تشكيل لجنة للمتابعة والتفتيش الميداني وعمل منصات تنسيقية مشتركة بين الوزارة، الجمعيات، والمتابلي ثم احكام الرقابة والمتابعة بما تناسب وحجم العمل.

المنصات الإلكترونية

هل المنصات الإلكترونية مستمرة في القيام بدورها حاليا؟

● بالفعل الجائحة التي مرت على الكويت كسائر دول العالم أضرت بالكويتيين من الأوساط المختلفة على العمل وخاصة المتمددة على العمل الرقمي، وأيضاً الأنشطة التي لم يتأقلموا لفترة طويلة مثل العمل عن بعد.

وماذا عن الدور الرقابي الذي تقوم به الإدارة؟

● رغم قلة أعداد الموظفين، هناك تنسيق ومعالجة سريعة بين الجمعيات وتمتد لتشمل جميع مشتركة بين الوزارات والجمعيات الخيرية والجهات المعنية ومنها وزارة الصحة والداخلية بهدف التنسيق وتوفير الاحتياجات المطلوبة، مما يؤكد أن هناك تعاوناً بين الوزارات، وكذلك، ونحن نلاحظ أن قول «حالات الكورونا» وانتشار الوباء لا يعني فقدان الأمن، وبالعكس، يستلزم الأمر بالقيام به قبل

هل مازالت تلك المنصات الإلكترونية مستمرة في عملها؟
● بالطبع، المنصات مستمرة

ماذا عن الأخطاء التي سجلت خلال تلك التجربة؟

● لا يوجد عمل لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية يخلو من الأخطاء، وبالأخص خلال

● نستطيع القول «رب ضارة نافعة»، فبهذه الجائحة كانت الحكومة المصرية تعمل على العمل بجد في التصات الإلكترونية ليس فقط على مستوى الوزارة بل على كل المستويات الحكومية والدولية، فالطرس الإلكتروني المهدف منه بالأساس تسهيل إرسال بين الوزارة والجهات والخبرة وبدأ العمل به بشكل فعال في نهاية شهر مارس، أصبحت جميع الرسائل تتم عبر البريد الإلكتروني ولدينا نظام أرشيفي متكامل ينظم عملية التحولات المالية ومن خلال النظام يتم استلام طلبات الجمعيات الخيرية ولا يتم أي تحويل مالي إلا وفق شروط وضوابط خاصة والنظام ساهم في تسريع الدورة المحاسبية وتقليل الاعتماد على العنصر البشري.

البشري، خصوصا اننا نعيش ظروف استثنائية نتيجة الوباء، والصحة سواء تواجد المرفق الطبي في المكاتب والتحويلات المالية أصبحت محكمة بفضل افضل، والظلمة بشكل متكامله للبيانات ومن الممكن ان تبني عليها اي قرارات مستقبلية.

الحملات المنظمة

كيف تقمين الحملات التي تم تنفيذها خلال الجائحة سواء الدخول او لصالح دول خارجية؟

● الجمعيات الخيرية الكويتية لديها خبرة فائقة كبيرة تم استثمارها في الدخول من خلال اقامة المستشفيات الميدانية ومراكز الانواء والحاجر وتجهيزها بشكل سريع

ووفق هذا من إيجابيات برامج الحملات، وهناك تجاوب واسع من المجتمعات المحلية في وجه محتاج، فيسبيل المثال حملة أغالة ألبان التي نظمت مؤخرا تم استرجاعها في التصارح للجمعية لمعلمات الجمع والتحويل، والحقائق التي تزامن مع المجتمعات القروية، كما إن حملة الأغالة لمعلمين مسفرة نتيجة الأوضاع الحالية والقائمة على الاحتياجات المطلوبة وفي كل الدول بحاجة من تنفيذ مشاريع مختلفة مثل بناء المساكن

وماذا عن أوجه القصور التي تم اكتشافها خلال الأزمة؟

● خلال الأزمة برزت لنا نشاط وجمع تبرعات غير منظم من

قبل الأفراد، وهذا للأسف غير مقبول، وبالأخص أننا لدينا في الكويت 48 جمعية خيرية و86 مبرة وهذه الجمعيات والمبرات هي المعنية بالعمل الخيري وجمع التبرعات، ولكن للأسف استغل بعض الخلاء الأزمة وقاموا بجمع التبرعات ونحن قاطنين ومقيمين لدينا نحن للعمل الخيري، وهذه النقطة الأساسية السبئية التي برزت خلال الأزمة وهي مخالفة كبيرة للقانون.

كيف كان التعامل مع الشركات
والمؤسسات الخاصة التي
دخلت على خط جمع
التبرعات؟

● هناك تعاون مع وزارة التجارة في هذا الموضوع وتمت مخاطبتها على أكثر من شركة وجار العمل حالياً على حل هذه المشكلة لأن بعض الشركات غير الربحية ذات

خط الجمعيات الخيرية وجار
اتخاذ الإلزام بشأنهم.

ماذا عن تعديل قانون العمل
الخيرى؟

● هناك مشروع قانون تم عرضه على مجلس الأمة ونوقش في اللجنة الصحية والاجتماعية وبانتظار إدراجه للمناقشة.

هل من مشاريع أخرى تعمل الإدارة على تنفيذها؟

● هناك عدة ضوابط مستحثة وحاليا نعمل على مشروع تنظيم عميلة الجمع النقدي من خلال أجهزة «إي نت» الالكترونية الموجودة في الجمعيات الخيرية وصدر قرار بتعديل اللائحة التنظيمية لجمع التبرعات والتي كانت

تتص على استقبال الأموال عبر
أجهزة «إي نت» ، وتم تعديل آلية
الاستقبال عبر الأجهزة بحيث
يمكن معرفة مصدر التبرع من
خلال البطاقة المبدئية بالإضافة
إلى ان الإيداعات النقدية
بالبنوك لها اشتراطات وهي الا
تتم الا عبر شركات نقل الأموال
والأجهزة متعارف عليها وهما
رقم تسلسلي، وتم منح مهلة
لجمعيات الخبرة بالزراعة
لاستخدام الهوية في عملية
الدفع باجهزة «إي نت» ، وتم
أدراج كل التعاميم او القرارات
التي تصدر من الوزارة في
النظام الالكي لتكون الجمعيات
على اطلاع دائم بكل جديد في
العمل الخدمي .

● سيتم الانتقال الى المبنى الجديد للإدارة؟
متى يتم الانتقال الى المبنى الجديد للإدارة في المسائل خلال شهر أكتوبر المقبل.

ماذا عن تقييم الكويت من قبل
مجموعة العمل المالي؟

● الكويت مقبلة على تقييم من قبل مجموعة المال وهو تقييم دوري يتم لجميع الدول لتقييم

انظمتها المالية في مكافحة غسيل الأموال والإجراءات المتخذة، وزارة الشؤون احدى الجهات المعنية بهذا الشأن من خلال اشرفها على المنظمات

مجموعة العمل المالي ونتيجة
للحائجة اضطررنا لتنظيم

أغلب الفعاليات الإلكترونية، وبالفعل تم عقد ثلاثة لقاءات ودورتين لتدريب مختصين في عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وطرق الوقاية منها وكيفية تحديد المشاريع في الجمعيات الخيرية وفقاً لسياسة إدارة المخاطر.